

كسر القوالب Breaking the mold

#كسر القوالب الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة

البلد: المغرب

كلمات مفتاحية: الحق في التعبير، حق التجمهر والتظاهر، حقوق سياسية واجتماعية، إصلاح قانوني

الفصل ٢٨٨ من مجموعة القانون الجنائي المغربي: الحد من الحرية النقابية!

| محمد الشيخ بانن |

الخلفية التاريخية

بعد استقلال المغرب سنة ١٩٥٦، حافظت الحكومات المتعاقبة على هذا الفصل، من طريق إدخاله في مجموعة القانون الجنائي سنة ١٩٦٢. ليسهم توظيفه في طرد العديد من العمال/ت ومنع الإضرابات، بل قاد العمال/ت إلى السجن، ودفع قوى الأمن إلى منع المسيرات العمالية واقتحام الاعتصامات داخل مراكز الانتاج، وصولاً إلى استعمال الرصاص كما وقع في محطات عدة؛ أبرزها محطتي ٢٠ يونيو/حزيران ١٩٨١ في الدار البيضاء، و١٤ دجنبر/كانون الأول ١٩٩٠ في فاس، وما ترتب عن ذلك من اعتقال وتشريد واستصدار لحقوق وحرقات العمال. وذلك من خلال توظيف الخلط الذي تخلقه صياغة هذا الفصل، بين تعريف الإضراب، « باعتباره التوقف الجماعي عن العمل أو الاستمرار فيه» وبين الفعل الجرمي المعاقب عليه بحكم هذا الفصل من القانون الجنائي، مما يجعل الإضراب سيفاً ذو حدين؛ حق دستوري وجريمة يعاقب عليها القانون! ذلك أن الفصل ٢٨٨ ينص على أنه: « يعاقب بالحبس من شهر واحد إلى سنتين وبغرامة من مائتين إلى خمسة آلاف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط من حمل على التوقف الجماعي عن العمل أو على الاستمرار فيه، أو حاول ذلك مستعملاً الإيذاء أو العنف أو التهديد أو وسائل التدليس متى كان الغرض منه هو الإجبار على رفع الأجور أو خفضها أو الإضرار بحرية الصناعة أو العمل، وإذا كان العنف أو الإيذاء أو التهديد أو التدليس قد ارتكب بناء على خطة متواطأ عليها، جاز الحكم على مرتكبي الجريمة بالمنع من الإقامة من سنتين إلى خمس سنوات»^١.

نتيجة لهذا اللبس التشريعي، تم/يتم توظيف هذا الفصل لهضم حقوق الإجراء في القطاع الخاص، ما دفع النقابات العمالية والفعاليات الحقوقية إلى الانخراط في المطالبة بإلغائه، بعدما عجزت الحكومات المتعاقبة عن بلورة سياسة عمومية تعيد النظر في مضامينه، على الرغم من الوعود المتكررة التي قدمتها في هذا الشأن؛ خصوصاً أثناء الاتفاقات التي عقدها مع ممثلي الأجراء سنوات ١٩٩٦ و٢٠٠٣ و٢٠١١،

لكن وعودها تلك بقيت حبراً على ورق، ضداً على المواثيق الدولية وضمائم الحق في الإضراب والانتماء النقابي، التي نصت عليها كافة الدساتير المغربية منذ ١٩٦٢ حتى دستور ٢٠١١، وكذا الضمانات التي وضعتها مدونة الشغل الصادرة سنة ٢٠٠٣.

لكن في إثر الحراك، ذي المثلث الثورية، الذي شهده العالم العربي، ونظراً لتضاعف ضحايا التوظيف للقضايا لمضامين الفصل ٢٨٨، نظم العمال والعمالات انفسهم وطالبوا بإلغائه من خلال الاضرابات والاعتصامات والمسيرات؛ خاصة مسيرات فاتح ماي/أيار من كل سنة.

ما تقدم، أسهم في بلورة تعاطف، نسبي، على مستوى الرأي العام الوطني مع المتضررين من تطبيق الفصل ٢٨٨، ودفع بعض السياسيين إلى القيام بخطوات عدة لنسخه. وفي هذا السياق تقدم فريق حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في مجلس النواب بمقترح قانون لنسخه في يوليوز/تموز ٢٠١٥، مستنداً في ذلك على الفصل ٢٩ من الدستور وعلى مضامين مدونة الشغل وتوصيات المنظمات الدولية والمجلس الاستشاري لحقوق الانسان، وكذا التزامات الحكومة خلال اتفاقها مع النقابات بتاريخ ٣٠ أبريل/نيسان ٢٠٠٣ و٢٤ أبريل/نيسان ٢٠١٢. وفي نفس الاتجاه سار فريق نقابة الاتحاد المغربي للشغل في مجلس المستشارين؛ حيث تقدم بمقترح قانون لنسخ الفصل ٢٨٨ بتاريخ ٢٧ يوليوز/تموز ٢٠١٦، مركزاً على الحيثيات القانونية التي ركز عليها فريق الاتحاد الاشتراكي ومبرزاً، بعض المواد في مجموعة القانون الجنائي، التي يمكن تطبيقها في بعض الحالات والتي قد تؤدي إلى عرقلة العمل، من خلال الضرب والجرح، مثل الفصل ٤٠٠ من مجموعة القانون الجنائي^٢. وفي ذات السياق وضع فريق حزب الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب، هو الآخر، مقترح قانون

٣ (فريق الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في مجلس النواب، ٢٠١٥. مقترح قانون لنسخ الفصل ٢٨٨ من مجموعة القانون الجنائي المغربي.)
<http://www.guercifusfp.com>

٤ (فريق الاتحاد المغربي للشغل. مرجع سابق).

١ (المرجع نفسه).

٢ (مجموعة القانون الجنائي المغربي، الفصل ٢٨٨).

لنسخه، مركزا على الفصل ٢٩ من الدستور ومدونة الشغل وصورة المغرب لدى المنتظم الدولي، التي تخدمها مضامين الفصل ٢٨، على حد تعبيرهم^٥.

وسارت الجمعيات الحقوقية في الاتجاه نفسه؛ حيث ضمنت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، تقاريرها السنوية بعض الحالات التي تعرضت للسجن أو الطرد من العمل بسبب هذا الفصل، كما ذكرت الحكومة، أكثر من مرة، بالتزاماتها الدولية وبضرورة ملاءمة التشريع الوطني مع التشريع الدولي في هذا الشأن. ونفس الشيء طالب به المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان سنة ٢٠٠٦، باعتباره مؤسسة رسمية.

الشكل رقم ١٧:

من خلال الشكل رقم ١٧، يتضح أن عدد العمال/الذين تعرضوا للطرد أو التوقيف عن العمل أو المحاكمة، على خلفية الفصل ٢٨، ارتفع بشكل كبير خلال سنتي ٢٠١٠ و ٢٠١١ وإلى حد ما سنة ٢٠١٢، وذلك نتيجة تبني الحكومة للسياسات الاقتصادية النيوليبرالية.

الفصل ٢٨ في جدول أعمال فعاليات المدينة

يمكن القول إن النضال من أجل إلغاء الفصل ٢٨، قد بدأ بشكل ملموس في تسعينيات القرن العشرين، نتيجة تضرر فئات واسعة في القطاع الخاص من تفعيل مضامينه، من ناحية ونتيجة الانفراج السياسي، النسبي، الذي عرفه المغرب آنذاك، من ناحية ثانية، ما دفع النقابات، إلى تأطير هذه المشكلة، بشكل واضح خلال السنوات العشر الأخيرة، من طريق تحشيد العمال واصدار البيانات والبلاغات ورفع/توزيع الملصقات المطالبة بإلغائه في مسيرات فاتح ماي، على سبيل المثال لا الحصر. بل وصل بها الأمر إلى تنظيم مسيرة يوم الأحد ٦ أبريل/نيسان ٢٠١٤، تحت شعار إلغاء الفصل ٢٨^٦. وقد تفاعلت، كذلك، الجمعيات المدنية؛ وخاصة الحقوقية مع هذا المطالب، من خلال تقاريرها السنوية، التي سلطت الضوء على معاناة العمال من توظيفه، كما اصدرت عدة بيانات تدعم مطالب النقابات؛ من موقع الارتباط السياسي أو الايديولوجي القائم بين هذه الجمعيات والنقابات، التي تعد، في المحصلة، فروع لتنظيمات سياسية؛ باستثناء نقابة الاتحاد المغربي للشغل والكونفدرالية الديمقراطية للشغل، اللتان تحتضنان تيارات وأحزاب سياسية عديدة، رغم سيطرة جهات محددة على قيادتهما، مما أثر/يؤثر سلبا على ممارستهما النضالية.

في المقابل، لم تُدخل الحكومات المتعاقبة، تعديل/نسخ/إلغاء الفصل ٢٨ ضمن سياساتها العمومية حتى الآن، بل أطلق بعض أعضائها تصريحات سلبية حول الموضوع؛ نخص بالذكر وزير العدل والحريات مصطفى الرميد، في حكومة ابن كيران الأولى والثانية ووزير حقوق الإنسان في حكومة العثماني، والقيادي البارز في حزب العدالة والتنمية الحاكم، حيث قال: «إن الفصل ٢٨ من القانون الجنائي يحمي حرية العمل، ويحقق التوازن مع الحق في الإضراب المنصوص عليه دستوريا»، ورحب بأي مقترح يحافظ على هذا التوازن، المفقود في الحقيقة، في الواقع. لكن الرئيس السابق للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليازمي، طالب الحكومة بإلغائه من القانون الجنائي خلال ندوة حول تقييم ١٠ سنوات من مدونة الشغل^٧.

أمام هذا اللاتباس في الخطاب الرسمي، اضطرت ثلاث مركزيات نقابية: الاتحاد المغربي للشغل والكونفدرالية الديمقراطية للشغل والفيدرالية الديمقراطية للشغل إلى الدخول في تنسيق ثلاثي (٢٠١٤) من أجل المطالبة بإلغاء الفصل ٢٨، على أساس أنه غير دستوري وأن الحكومة كانت قد تعهدت منذ الحوار الاجتماعي في اتفاق فاتح غشت/أغسطس ١٩٩٦ إلى اتفاق ٢٦ أبريل/نيسان ٢٠١١، بوضع تشريعات تضمن الحريات النقابية. على اعتبار أن الفصل ٢٨، يجرم الإضراب، الذي يعد حقا دستوريا، وحتى الآن لا يزال العديد من المناضلين النقابيين والأجراء بصفة عامة يسجون ويحاكمون بموجب هذا الفصل، لأنهم، فقط، يمارسوا حق الإضراب الدستوري^٨.



دور ممثلي المجتمع المدني في المطالبة بإلغاء الفصل ٢٨

تشكلت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمطالبة بإلغاء الفصل ٢٨، من الجمعيات الحقوقية، والنقابات العمالية، باعتبارها ممثلا للأجراء الذين طالهم التعسف والنشاط نتيجة تطبيق مضامين هذا الفصل، بحيث تعرضوا إلى التوقيف والطرد أو محاكمته.

ما سبق، دفع الفعاليات المدنية إلى اتخاذ سبل عديدة أثناء مطالبتها بإلغاء الفصل السالف الذكر. إذ ضمنت الجمعيات الحقوقية تقاريرها السنوية وقائع من الآثار السلبية التي يخلقها تطبيق هذا الفصل تجاه الأجراء، وما ترتب/يترتب عن ذلك من محاكمات وطرد من العمل وأحيان السجن والغرامات المالية. أما النقابات، فقد ضمنت جل بيانات الإضرابات التي قامت بها، المطالبة بإلغائه، كما وجهت مذكرات عديدة إلى الحكومة، تطالبها بإلغائه، مستندة على مضامين الرسالة التي وجهها المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى نقابة الاتحاد المغربي للشغل، تحت رقم ١٣/١٠٥ بتاريخ ٢٩ أبريل/نيسان ٢٠١٣، والتي تؤيد نسخ الفصل ٢٨^٩.

لقد ارتكزت عملية المناصرة، على العمل التطوعي من داخل التنظيمات التي تتمتع بترخيص قانوني، وكذا بعض التيارات غير المعترف بها، التي ساندت، هي الأخرى، بعض الاعتصامات والاحتجاجات، التي قام بها العمال الذين استهدفهم هذا الفصل. فالاتحاد المغربي للشغل كان سابقا في المطالبة بإلغاء الفصل السالف الذكر، من خلال المذكرة الأولية الخاصة بالإصلاحات الدستورية، التي قدمها للجنة الاستشارية لإصلاح الدستور في أبريل/نيسان ٢٠١١، كما بلور إلى جانب الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

٥ (فريق الأصالة والمعاصرة في مجلس النواب، ٢٠١٧، مقترح قانون لنسخ الفصل ٢٨ من مجموعة القانون الجنائي).

٦ (الخطابي، ٢٠١٩. لماذا تطالب النقابات بحذف الفصل ٢٨ من القانون الجنائي؟) <https://www.anfaspress.com>

٧ (اليوم، ٢٠١٤، ٢٠١٤. الرميد: هذا رأيي في الدعوة إلى إلغاء الفصل ٢٨ من القانون الجنائي) <http://m.alyaoum24.com>

٨ (أمين، ٢٠١٢. في استجواب مع جريدة المساء) <https://taalim.org>

٩ (المركزيات النقابية الثلاث؛ الاتحاد المغربي للشغل والكونفدرالية الديمقراطية للشغل والفيدرالية الديمقراطية للشغل، ٢٠١٤. المذكرة المشتركة التي رفعتها إلى رئيس الحكومة) <http://www.dafatiri.com>

والفيدرالية الديمقراطية للشغل، تنسيق ثلاثي خلال سنة ٢٠١٤. لمطالبته الحكومة بإلغائه، من خلال توجيه مذكرة مطلية إليها، بالتوازي مع تقديم فريقه في مجلس المستشارين مقترح قانون في ذات السياق سنة ٢٠١٥.

ما تقدم، أسهم في تطور أداء الفعاليات النقابية والحقوقية، حيث استطاعت دفع بعض الفاعلين السياسيين إلى تبني مطلب إلغاء الفصل ٢٨٨، من خلال تقديم مقترحات قوانين لدى الغرفة الأولى من البرلمان (مجلس النواب)؛ مثل حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب الأصالة والمعاصرة. لكن، في المقابل، لم تستطع منظمات الفعل المدني، وخاصة النقابية، توسيع نطاق التضامن، على مستوى الرأي العام، الذي لم يتفاعل مع هذا المطلب، على الرغم من أهميته، خصوصا في الأوساط الشعبية، التي تنتمي إليها الفئات العمالية المعنية بالموضوع.

الاستراتيجيات والتكتيكات التي اعتمدها الفعاليات المدنية

استطاعت النقابات أن توحد فعلها المطالب بإلغاء الفصل ٢٨٨، من خلال بلورة تنسيق ثلاثي على المستوى الاستراتيجي، حاولت تصريفه من خلال مجموعة من التكتيكات، التي تمثلت في مسيرات فاتح ماي/أيار والمسيرة الثلاثية ليوم ٦ أبريل/نيسان ٢٠١٤، والمذكرات الموجهة للحكومة والتصريحات الصحافية والمهرجانات الخطابية واللافئات والنشرات العمالية، ما أسهم في اطلاع الرأي العام على هذا الموضوع.

لكن، في المقابل، لم يسبّل تحول نوعي يذكر، نتيجة تراجع الفعل النقابي، بعد فورة الحراك ذي المثل الثورية الذي شهدته المنطقة، ونتيجة غياب الديمقراطية داخل الإطارات النقابية، وتداعيات الاختلاف الأيديولوجي والارتباط السياسي داخل هذه الإطارات.

عوامل التأثير: في محدودية الفعل المدني

شكل الحراك السياسي الذي عرفته المنطقة العربية، عامل أساسي في كسر جدار الصمت. ما دفع الفعاليات المدنية ولاسيما النقابية إلى تسليط الضوء، من جديد وبشكل أقوى، على مضامين الفصل ٢٨٨ والمطالبة بإلغائه. وقد مثلت المعاهدات الدولية ذات الصلة، التي صادق عليها المغرب، إلى جانب موقف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، باعتباره هيئة رسمية، عدة مساعدة في الترافع عن هذا المطلب. لكن في المقابل، فقد كان لغياب الديمقراطية داخل هذه الإطارات والصراع الداخلي بين مكوناتها السياسية وعدم تفاعل وسائل الإعلام، بالتوازي مع قيادة الحكومة من طرف تحالف جل مكوناته مصطفة مع من يملك وسائل الإنتاج، تأثيرا سلبيا أعاق دور النقابات في الضغط على صانع القرار لنسخ أو تعديل الفصل ٢٨٨.



ومن تجليات اصطفاة الحكومة إلى جانب مالكي وسائل الإنتاج، عدم عرض المقترحات، التي تقدمت بها الأحزاب والنقابات لنسخ هذا الفصل، للمناقشة، والاحتفاظ بها على مستوى الأمانة العامة للحكومة، دون أن تقدم أي جواب لمن تقدم بها، بل وضعت، في المقابل، مشروع القانون التنظيمي للأضراب على مستوى مجلس النواب يوم ٦ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٦، لتحيله على لجنة القطاعات الاجتماعية يوم ٣ فبراير/شباط ٢٠١٧، بدل عرضه في الحوار الاجتماعي، الذي يجمع الحكومة وممثلي المنتجين والنقابات، باعتباره المكان الطبيعي لمثل هذه التشريعات^{١١}. وهذا يدل على غياب إرادة سياسية لنسخ هذا الفصل، خصوصا وأن ممثلي المنتجين، وهم أرباب العمل، يصرون على الاحتفاظ بمضامينه على مستوى القانون التنظيمي للأضراب، ويؤكدون أنه لا يمكن الاستغناء عنه. خصوصا وأنهم يستعملونه في تفسير شوكة المركبات النقابية المناضلة، على حد تعبير المستشار عبد الحق حيسان، حيث تم اعتقال ما بين ٣ و٦٠ نقابيين، من مركزية الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، خلال كل محطة من محطات الانتخابات المهنية التي نظمت ما بين ١٩٩٩ و٢٠١٥، ما أدى إلى انسحاب العديد من المنخرطين من النقابة خوفا من طردهم من العمل أو اعتقالهم^{١٢}.

ما تقدم، قاد إلى عدم بروز لحظة تحولية في هذا السياق، نتيجة اختلال التوازن لصالح أصحاب الرأسمال على حساب أصحاب العمل، في إثر سيطرة توجه سياسي نيوليبرالي، رغم المذكرات والبلاغات والبيانات والتقارير ومقترحات القوانين، التي ما لبثت الفعاليات المدنية تصدورها من لحظة لأخرى، مطالبة بنسخ أو إلغاء هذا الفصل، الذي يتعارض مع مضامين الدستور والمعاهدات الدولية ذات الصلة.

نتائج جهود المنظمات المدنية

استطاعت الفعاليات المدنية الإسهام في التعريف بمضامين الفصل ٢٨٨ من مجموعة القانون الجنائي المغربي، التي تتنافى مع الدستور المغربي والمعاهدات الدولية. ومن تجليات ذلك انخراط بعض الأحزاب السياسية في المطالبة بنسخه، من خلال مقترحات القوانين التي تقدمت بها على مستوى مجلس النواب.

خلاصة

بناء على ما تقدم، ومن خلال دراسة هذه الحالة وتجارب اللاعين المعنيين بها، خلصنا إلى ما يلي:

- تكمن الجدوى من المطالبة بنسخ الفصل ٢٨٨، بتعارضه مع مضامينه الدستور، الذي يعد النص القانوني الأسمى للدولة، بالإضافة إلى المعاهدات الدولية التي صادق عليها المغرب؛
- محدودية تأثير الفعل المدني، التي تعود إلى الاختلافات الأيديولوجية والارتباطات السياسية، التي أثرت/تؤثر بشكل سلبي على التعاطي مع إشكالية هذا الفصل، تتطلب من المعنيين بها العمل على تجاوزها مع استحضر أهمية المقاربة القانونية والحقوقية والإعلامية والميدانية، بشكل متوازي ومنسجم؛
- وجود قوى سياسية شبه ليبرالية، داعمة لمالكي وسائل الإنتاج، يفوقها حزب سياسي محافظ، بخلفية نيو ليبرالية، أسهم/يسهم في تحجيم الأدوار التي قامت/تقوم بها الفعاليات المدنية.

١٠ - هذا ما صرحت لنا به المستشارة عن فريق الاتحاد المغربي للشغل في مجلس المستشارين فاطمة الزهراء الجياوي، في اتصال معها، بتاريخ ٢٢ فبراير ٢٠١٩.
١١ - هذا ما صرح لنا به المستشار عن فريق الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في مجلس المستشارين، عبد الحق حيسان، أثناء مقابلة معه، بتاريخ ٣ مارس ٢٠١٩، في مقر الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في أكادير.

المراجع

لائحة المصادر والمراجع

أمين عبد الحميد. (٢٠١٢) «في استجواب مع جريدة المساء». <https://taalim.org>.

مجموعة القانون الجنائي المغربي. الفصل ٢٨٨.

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان. (من ٨ . ٢٠١٦ إلى ٢٠١٦). التقارير السنوي.

الخطابي عبد الواحد. (٢٠١٩) «لماذا تطالب النقابات بحذف الفصل ٢٢٨ من القانون الجنائي؟» <https://www.anfaspress.com>

المركزيات النقابية الثلاث: الاتحاد المغربي للشغل والكونفدرالية الديمقراطية للشغل والفيدرالية الديمقراطية للشغل. (٢٠١٤) «المذكورة المشتركة التي رفعتها إلى رئيس الحكومة». <http://www.dafatri.com>

اليوم الرابع ٢٤. ٢٠١٤ «الرميد: هذا رأيي في الدعوة إلى إلغاء الفصل ٢٨٨ من القانون الجنائي». <http://m.alyaoum24.com>

فريق الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في مجلس النواب. (٢٠١٥) «مقترح قانون لنسخ الفصل ٢٨٨ من مجموعة القانون الجنائي المغربي». <http://www.guercifusfp.com>

فريق الاتحاد المغربي للشغل في مجلس المستشارين. (٢٠١٦). مقترح قانون لنسخ الفصل ٢٨٨ من مجموعة القانون الجنائي. مسجل بمجلس المستشارين تحت رقم ٣٠ بتاريخ ٢٧ يوليو ٢٠١٦. فريق الأصالة والمعاصرة في مجلس النواب. (٢٠١٧). مقترح قانون لنسخ الفصل ٢٨٨ من مجموعة القانون الجنائي. مسجل تحت رقم ٢٨ بتاريخ ١٥ يونيو ٢٠١٧.

مقابلة مع المستشار عن فريق نقابة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في مجلس المستشارين، عبد الحق حيسان، بتاريخ ٣ مارس ٢٠١٩، في مقر الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في أكادير.

اتصال مع المستشارة عن فريق نقابة الاتحاد المغربي للشغل في مجلس المستشارين. فاطمة الزهراء البيحاوي، بتاريخ ٢٢ فبراير ٢٠١٩.

مشروع كسر القوالب

أطلق برنامج «الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات في العالم العربي» في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية بدعم من Open Society Foundations في منتصف عام ٢٠١٨. الحلقة الثانية من مشروعه البحثي المطول «كسر القوالب: الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة»، والتي هدفت إلى رصد وتحليل المحاولات التي قام بها المجتمع المدني العربي بكافة توجهاته، وهيكلياته واختلافاته من أجل التأثير على السياسة العامة في مجالات عديدة. أحاط هذا البحث بحركة المجتمع المدني في عشر دول عربية هي لبنان، سوريا، فلسطين، الأردن، مصر، المغرب، تونس، العراق، اليمن ودول الخليج العربي وأنتج ٩٢ حالة دراسية تناولت دور المجتمع المدني في مختلف المواضيع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجنسانية والتعليمية والصحية والبيئية.

شارك في عملية الرصد التي استمرت ما يقارب سنة ونصف ٢٥ باحثًا وباحثة ومجموعة بحثية من البلاد المذكورة كما أشرفت لجنة استشارية متخصصة على صياغة المنهجية ومراجعة الحالات لتتم كتابتها بما يتوافق مع هدف المشروع. تم عرض الحالات من قبل الباحثين خلال جلسات تحت عناوين مختلفة خلال المؤتمر الذي امتد على يومين.

برنامج الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات

يُمثل الدور المتزايد لجهات المجتمع المدني الفاعلة ظاهرة حديثة ذات أهمية كبيرة، تعود إلى التقدم في مجالات التواصل، بالإضافة إلى التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. يُعاین هذا البرنامج طيفًا واسعًا من جهات المجتمع المدني الفاعلة ودورها في صنع القرارات. إذ يقوم بدراسة كيفية تنظيم المجتمع المدني لنفسه ضمن تحالفات تناصر قضية محددة وشبكات تؤثر في الإجراءات السياسية ونتائج هذه المحاولات. كما أنه يعاین مؤسسات الأبحاث السياسية ومساهماتها في ترجمة المعارف إلى اقتراحات وتوصيات سياسية. كذلك يتم البحث في الدور المتصاعد للعالم والذي يعتبره البعض لاعبًا أساسيًا في تحفيز المظاهرات والثورات في العالم العربي.

معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت

يسعى معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، إلى تيسير الحوار وإثراء التفاعل بين الجامعيين المتخصصين والباحثين وبين واضعي السياسات وصانعي القرار في العالم العربي بصفة خاصة. ويعمل على إشراك أهل المعرفة والخبرة في المنظمات الدولية والهيئات غير الحكومية وسائر الفاعلين في الحياة العامة. كما يهتم، من خلال الدراسات والأنشطة، بتعزيز النقاش المفتوح حول جملة من القضايا العامة والعلاقات الدولية وبصياغة الاقتراحات والتوصيات المناسبة لرسم السياسات أو إصلاحها.

معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية

الجامعة الأميركية في بيروت

صندوق البريد 11-0236

رياض الصلح / بيروت 2020 1107، لبنان، مبنى عصام فارس، الجامعة الأميركية في بيروت

+961-1-350000 الخط الداخلي 4150 \ الفاكس: +961-1-737627

ifi.comms@aub.edu.lb

www.aub.edu.lb

aub.ifi

@ifi_aub

@ifi_aub

